مجلة التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل

الطوابع والعملة المالية في الكويت و دور المصارف في التنمية الاقتصادية 1775 – 1966 دراسة تاريخية

اروى فالح الياس [1] اياد علي ياسين [2]

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ / الموصل – العراق [1، 2]

معلومات الارشفة

تاريخ الاستلام : 2025/4/14

تاريخ المراجعة : 2025/5/4

تاريخ القبول : 2025/5/13

تاريخ النشر : 2026/5/1

الكلمات المفتاحية :

الطوابع، الكويت، التنمية الاقتصادية، العملة، البنوك المصرفية

معلومات الاتصال

اروى فالح

arwa.22arp185@student.uomosul.edu.iq

الملخص

تعد الدراسة توثيقاً شاملاً لتطور وسائل نقل البريد والطوابع البريدية والعملات النقدية في الكويت عبر مراحل مختلفة من التاريخ لأنها تسلط الضوء على تطور نظام البريد في الكويت وتشرح كيف ارتبطت هذه التطورات بالموقع الجغرافي المتميز للكويت على رأس الخليج العربي، في حين عكس التعامل النقدي بالعملات الاجنبية والمحلية مثل طويلة الحسا والريال النمساوي والروبية الهندية وغيرها من العملات مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي وصل اليه التعامل النقدي منذ القرن الماضي. إذ يظهر هذا النوع من التعامل بنقد والابتعاد عن التعامل بنظام المقايضة مدى تنوع وارتباط الكويت بالعلاقات التجارية مع مناطق الجوار الجغرافية ودول العالم. وكان لهذا التعامل النقدي الدور البارز في انشاء النظام المصرفي الكويتي وتسهيل سبل تعزيز الاستقرار المالي في المجتمع اذ تعد أداة رئيسة لتلبية الاحتياجات المالية للمواطنين والشركات

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

Stamps and Currency in Kuwait and the Role of Banks in Economic Development 1775-1966: A Historical Study

Arwa Faleh Al-yas [1] **Ayad Ali Yassin** [2]

University of Mosul / College of Education for Humanities / Department of History / Mosul - Iraq[1,2]

Article information

Received : 14/4/2025
Revised 4/5/2025
Accepted : 13/5/2025
Published 1/5/2026

Keywords:

Stamps, Kuwait, Economic Development, Currency, Banking Banks

Correspondence:

Arwa Faleh

arwa.22arp185@student.uomosul.edu.iq

Abstract

The study provides a comprehensive documentation of the development of postal transportation methods, postage stamps, and currency in Kuwait across various historical periods. It sheds light on the development of the postal system in Kuwait and explains how these developments were linked to Kuwait's distinguished geographical location at the head of the Arabian Gulf. Meanwhile, monetary transactions in foreign and local currencies, such as the Tawila al-Hasa, the Austrian riyal, the Indian rupee, and other currencies, reflect the extent of economic and social development achieved by monetary transactions since the last century. This type of monetary transactions, and the shift away from barter transactions, demonstrates the diversity and connection of Kuwait's trade relations with neighboring geographic regions and countries around the world. This monetary transaction played a prominent role in establishing the Kuwaiti banking system and facilitating ways to enhance financial stability in society, as it is a key tool for meeting the financial needs of citizens and businesses

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الاول : تطور الطوابع البريدية في الكويت.

تتمتع الكويـت بموقع جغرافي متميز في رأس الخليج العربي بين دائرتي عرض (٢٩.٥) و طول (٤٧.٥) مما جعلها نقطة التقاء للقوافل والسفن التجارية التي ترسو في موانئها هذا الموقع الاستراتيجي أدى إلى بروز نشاط الحياة التجارية اذ كانت القوافل تقبل من بلاد الشام و العراق الى الكويت ومن ثم تنقل البضائع إلى الهند والسـواحل الشـرقية لإفريقيا مثل زنجبار. هذا النشـاط التجاري اسـتدعى وجود نظام اتصـال فعال لتبادل المراسلات والمبادلات التجارية في وقت لم تكن فيه الطوابع البريدية معروفة آنذاك. (عبد الجواد، 1993: 101) لم تكن السـلطة الحاكمة تملك دائرة رسـمية للبريد في الكويت يلجؤون الى الاعتماد على بيت "المزيد" لنقل الرسائل. اذ كانوا يضـعون الرسائل في كيس خاص مع طوابع بريد هندية ويتم نقلها إلى البصـرة عبر رجال من آل مزيد لتوزيعها. اما الأمانات والطرود فكانت تُرسـل عبر ربابنة السـفن والمسـافرين و تواجه هذه الطريقة صـعوبات مثل التلف والضـياع فضـلاً عن الأجور العالية في حين أن رسـائل الأمير وأفراد العائلة كانت تُنقل بواسـطة دار الاعتماد البريطاني وبرقياتهم كانت من الخليج العربي ترسـل عبر مدينة بوشـهر (الحاتم، د.ت: 188) في عام ١٧٧٥م سجلت الكويت أول علاقة مباشرة مع شركة الهند الشرقية مما أدخلها في شبكة البريد العالمية وقد تمثل هذه الفترة البداية الفعلية للخدمات البريدية في الكويت التي اسـتمرت اربعة اعوام بسـبب الأوضـاع السياسية في البصـرة أصـبحت الكويت مركزاً لنقل البريد من الخليج إلى حلب و خلال هذه الفترة كان رجال البريد ينقلون الرسائل من مقر شركة الهند الشرقية في البصـرة إلى حلب حيث كانت الرحلة تستغرق من 14 إلى 20 يوماً. عُرفت هذه الخدمة بخدمة "الصحراء السريعة". أول رحلة بريدية مسجلة من الكويت إلى حلب كانت في 15 تموز 1775م وتوثقت من خلال رسالة أرسلها ممثلو شركة الهند الشرقية في بوشهر إلى مجلس إدارة الشركة في لندن(قاسم، 1966: 71)

انتقلت مكاتب شركة الهند الشرقية إلى الكويت نتيجة للمشكلات مع ممثلي الدولة العثمانية في البصـرة عام 1793م، هذا الانتقال أظهر نوعًا من الاستقلالية الكويتية في تسيير شؤونها و استمر وجود مكاتب الشركة في الكويت حتى عام 1795م عندما تم التوصل إلى اتفاق مع العثمانيين لنقل المكاتب مجددًا إلى البصرة خلال هذه الفترة ازدادت كميات الرسـائل والخدمات البريدية المنقولة عبر الكويت واسـتمر هذا الوضـع حتى عودة مكاتب شركة الهند الشرقية إلى البصـرة في أيلول 1795م ومن الجدير بالذكر أن خلال المائة عام التي أعقبت عودة المكاتب للبصرة لم تُسجل أية خدمات بريدية في الكويت مما يعكس الفترة الانتقالية التي مرت بها الكويت حينئذ. (قاسم، 1966: 72)

ومما تجدر الاشارة إليه أن الكويت اعتمدت في بداية القرن العشرين على التجارة وصيد اللؤلؤ وصناعة السـفن. كانت السـفن الكويتية تنقل التمور العراقية إلى الهند وتعود محملة بالبضـائع المختلفة إلى موريشـيوس جنوب الجزيرة العربية وزنجبار ثم تجلب الأخشاب من أفريقيا. وفي عام 1902م درست حكومة الهند الإنجليزية

إنشاء خدمات بريدية منتظمة في الكويت نظراً لأهميتها كمركز اتصال بين الهند والشرق الأوسط ودورها المتزايد في التجارة الدولية. على الرغم من موافقة الحكومة البريطانية في شباط 1904م لم تنفذ الفكرة إلا بعد إنشاء خط بحري منتظم بين الهند والكويت (قاسم، 1966: 73)

وبفضل موقع الكويت الاستراتيجي استلزم وجود نظام بريد فعال لتسهيل تبادل المراسلات وقد بدأت الكويت في استخدام نظام البريد وافتتح أول مكتب بريد رسمي في عام 1915م تحت إشراف البريد الهندي. و في عام 1923م أصدرت الكويت أول مجموعة طوابع بريدية خاصة بها. (عبد الجواد، 1993: 102) وجاءت حسب الاستخدام البريدي، واحدة للبريد العادي والأخرى للاستعمال الرسمي و تألفت كل مجموعة من 13طابعا بقيم تتراوح بين نصف عانه و15 روبية مع طباعة كلمة "Koweit" على الطوابع الهندية. ومع ذلك لم تُستعمل هذه الطوابع قط بسبب خطأ في الطباعة حيث تمت طباعة الكلمة باللغة الفرنسية هذا جعل الطوابع نادرة للغاية وقد تفرقت بين المجموعات الملكية والهواة في الأول من نيسان 1923م اذ بدأت الكويت باستخدام طوابع مخصصة لها رسمياً بطباعة كلمة "Kuwait" بالإنجليزية على الطوابع الهندية (عبد الجواد، 1993: 103) بعد انفصال باكستان عن الهند في عام 1947م تولت الإدارة الباكستانية مسؤولية البريد في الكويت لمدة وجيزة وفي عام 1948م اذ عادت الإدارة البريطانية للإشراف على الخدمات البريدية في الكويت وأصدرت طوابع جديدة تحمل اسم الكويت وكانت بالعملة المتداولة آنذاك وهي الروبية وأجزاؤها والتي استمرت حتى عام ١٩٥٩م (عبد الجواد، 1993: 104)

خلال هذه المدة صدرت 10 مجموعات من الطوابع البريطانية تضمنت صور الملك جورج السادس والملكة إليزابيث الثانية اذ أصدرت الكويت في عام ١٩٤٧م اول طوابع محلية تحمل صورة الشيخ أحمد الجابر الصباح و استخدمت كطوابع تذكارية بمناسبة تولي حكم البلاد استمر إصدار هذه البطاقات في السنوات التالية مع اختلاف الألوان. (قاسم، 1966: 71) استمر استخدام هذه الطوابع حتى الأول من نيسان 1948م (قاسم، 1966: 103)

في 25 شباط 1959م أصدرت دائرة البريد والبرق والهاتف التي تأسست عام ١٩٥٢م أول طابع بريد تذكاري بمناسبة عيد جلوس الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠_١٩٦٥م)على كرسي الحكم. تضمن الطابع التذكاري فئتين كل منهما مستطيل الشكل وبألوان متقاربة ويحملان العلم الكويتي من اليمين وصورة الشيخ عبد الله السالم الصباح من اليسار كانت قيمة الطابع الأول 60 ناية بيزة والثاني 40 ناية بيزة لم يمر سوى عام ونصف حتى أصبحت هذه الطوابع نادرة للغاية وارتفعت قيمتها إلى 750ناية بيزة (الحاتم، د.ت: 336)

المبحث الثاني: العملات المالية المتداولة في الكويت :

النقود تعد من أهم أدوات الاقتصـاد حيث تنقسـم إلى أموال نقدية وأموال عينية وتؤدي وظائف رئيسـية تشمل كونها وسيطاً في المعاملات ومقياساً للقيمة بالإضـافة إلى كونها مخزناً للقوة الشرائية ومعياراً للمدفوعات الآجلة. تاريخياً تعرف نشـأة النقود على انها حلٌّ لعيوب نظام المقايضـة وبدأت كونها سـلعًا تسـتخدم كنقود مثل الـمـاشـيـة والـمـعـادن ثـم تـطـورت إلـى الـنـقـود الـورقـيـة والإلكترونيـة. النقود ليسـت مجرد وسـيلـة للتبـادل بـل تعكس تطور المجتمعـات الاقتصـاديـة والثقـافيـة عبر الزمن مع اسـتمرار البحـث عن أشـكـال جـديـدة تلبي احتيـاجـات العصـر الحـديـث. (عبدالعزيز، 2020: 84-86)

في البداية لم تكن هناك حاجة إلى وجود عملات محلية أو أجنبية كون اعتماد نظامها الاقتصـادي على المقايضـة ومع تطور الحركة التجارية وتشـابك المصـالح بين دول المشـرق و المغرب و اوربا بدأ الكويتيون في اسـتخدام عملة اطلق عليها "طويلة الحسـا" وهي إحدى أندر العملات في تاريخ الكويت وذلك لشـكلها الغريب الذي يشـبه مشـبك الشـعر. كانت تُسـتخدم في منطقة الحسـاء قبل تأسـيس الكويت وبدأ تداولها في الكويت مع استقرار آل الصباح في بداية القرن الثامن عشر. استمر تداولها لنحو خمسين عاماً وتضمنت ثلاث فئات ذهبية فضـية ونحاسـية. (يلي، 1993: 104) الريال النمسـاوي الذي كان يُعرف بالريال الفرنسـي هو عملة فضـية تزن مايقارب (27.8)غرامًا وتحمل صـورة الملكة ماريا تريزا ملكة النمسـا(١٧٤٠_١٧٨٠م) بدأ تداولها في الكويت عام 1790م واسـتمر حتى بداية القرن التاسـع العشـر عندما بدأ اسـتخدام الروبية الهندية الذي تعد اكبر عملة فضـية متداولة في الكويت يعادل نحو روبيتين ونصـف الروبية ، ومع دخول الروبية الهندية بدأ الريال النمساوي في التراجع تدريجيًا حتى توقف تمامًا عن التداول.(عبدالغني، 1996: 11)

ومن العملات الأخرى التي تداولتها الكويت العملة الفارسـية نتيجة العلاقات التجارية القوية مع إيران تضـمنت العملات الفارسـية وحدات صـغيرة مثل الشـرفي أبو دبيلة والشـاهية والتي كانت تعادل أجزاءً من الريال النمسـاوي أو الروبية الهندية فضـلاً عن اسـتخدام العملة العثمانية الذهبية المعروفة بالليرة متداولة في الكويت وكانت تستخدم وسيلة ادخار مضمونة. وتقارب الليرة الذهبية 5 ريالات نمساوية أو 15 روبية فضية. مع مرور الوقت بدأت العملات العثمانية والفارسـية بالانحسـار تدريجيًا من الأسـواق الكويتية وتحل محلها الروبية الهندية (يلي، 1993: 106)

في بداية القرن التاسـع عشـر برزت الكويت كمركز تجاري مهم بفضـل نشـاطها البحري وبيع اللؤلؤ وكان التجار الكويتيون يتاجرون باللؤلؤ مع أمراء الولايات الهندية الذين يدفعون مبالغ كبيرة قيمتها بالذهب إذ لم تكن الروبية الهندية مستخدمة في الكويت حينها قيمة اللؤلؤ كانت تعادل بالذهب حوالي 15 روبية مع زيادة المبيعات اضـطر التجار إلى قبول الروبية الهندية بسـبب تفضـيل الحكام الهنود الاحتفاظ بالذهب كادخار نتيجة لبوادر

انهيار حكمهم وارتفاع قيمة الذهب بعد دخول الروبية الهندية إلى الكويت وخاصة في الفترة ما بين عامي 1830 و1837م كانت الهند تحت الحكم البريطاني وتدار من قبل شركة الهند الشرقية. في تلك الفترة كان الشيخ جابر بن عبد الله الصباح الحاكم الثالث للكويت يتولى الإمارة (يلي، 1993 :104).

اذ أدى دخول الروبية الهندية إلى الكويت واستقرارها هناك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م وانحسار نفوذ الدولة العثمانية إلى تعزيز الارتباط التجاري بين الكويت وشركة الهند الشرقية. هذا الارتباط التجاري اسهم في اختفاء العملات القديمة المتنوعة التي كانت متداولة في الكويت.(شهاب، 1977: 111)

خلال حكم الشيخ عبد الله الصباح الثاني عام 1886م جرت محاولة لإصدار عملة كويتية مستقلة وصدر أمراً بسك عملة نحاسية نُقش عليها كلمة "كويت" وتاريخ سك العملة كان في سنة 1886م تحمل توقيعه. (م.ج، 1961: 34) واطلق عليها اسم البيزة الكويتية اذ كانت عملة نحاسية حُفرت بالوسائل اليدوية، مما أدى إلى اختلاف أشكالها وأحجامها. على الرغم من طرح بضع مئات منها في الأسواق لم يستمر تداولها طويلًا. و السبب الرئيسي لذلك هو استخدام الروبية الهندية في الكويت وقتئذ والتي كانت فئة "بيزة" منها أقوى في التعامل لأنها كانت محمية ومغطاة بالذهب في الخزينة الهندية و البيزة الكويتية كانت حمراء اللون غير منتظمة الشكل، وتختلف في السماكة والوزن بين قطعة وأخرى (م.ج، 1964: 14)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩_١٩٤٥م) وبالتحديد عام 1950م عاودت الكويت التفكير في إصدار عملة خاصة بها لتعزيز سيادتها الوطنية وتحقيق استقلال نقدي وتجارة الكويت لم تعد مقتصرة على الهند بل امتدت إلى أوروبا وأمريكا واليابان ودول أخرى على الرغم من ذلك تريثت الكويت في إصدار عملة خاصة معتقدة أن الوقت لم يكن مناسباً بعد لإصدار عملة قوية تتمتع بمركز محترم بين العملات العالمية.(م.ج، 1961: 26)

منذ دخول الروبية الهندية بين(1830 و1835م) حتى صدور المرسوم الأميري رقم (٥٩٠) في عام 1961م تداولت الكويت سبعة أنواع من الروبيات. أول روبية كانت في عهد الملك وليم الرابع(١٨٣٠_١٨٣٧م) تلتها روبيات الملكة فيكتوريا(١٨٣٧_١٩٠١م) ثم الملك إدوارد السابع(١٩٠١_١٩١٠م) والروبية كانت تتكون من أجزاء مختلفة مثل الآنة والبيزة وكانت تُستخدم بشكل واسع نظرًا لقوتها الاقتصادية واتساع نطاق التعامل بها. (يلي، 1993: 107) ومع زيادة حجم التجارة مع الهند في القرن العشرين بدأت الكويت باستخدام الأوراق النقدية خلال حكم الملك إدوارد السابع الفئات شملت خمس، عشر، عشرين، خمسين، ومئة روبية. اذ الكويت شهدت ازدهارًا اقتصاديًا بفضل تنوع الأسواق وعائدات بيع اللؤلؤ وفي عهد الملك جورج الخامس(١٩١٠_١٩٣٦م) تم إصدار أول ورقة نقدية تحمل صورته في عام 1925م وشملت فئات الخمس، العشر، الخمسين، والألف روبية. (يلي، 1993: 108)

اما عن الروبية الخامسة التي دخلت الكويت فكانت في عهد الملك جورج السادس (١٩٣٦_١٩٥٢م) المعروف بـ "روبية أم ولد" التي تم تداولها في تلك الفترة 1936 و1952م. خلال حكمه استقلت الهند عام 1947م وأُنشئت دولة الباكستان اذ ان الكويت استخدمت نوعين من الروبيات المعدنية (فضية ونيكل) وأوراق نقدية ربيات (٥/١٠/١٠٠/١٠٠٠) بألوان مختلفة والروبية السادسة التي تداولها الكويتون عرفت باسم محلي "روبية أم صنم"، والتي دخلت التداول من عام 1947م إلى 1957م بعد استقلال الهند هذه العملة تميزت برسم الشعار الهندي "أسد أسوكا" بدلاً من صور ملوك بريطانيا استبدلت هذه الروبيات بعد إصدار إعلان رسمي في حزيران 1956م ومنحت مهلة ستة أشهر لإلغائها واستبدالها بعملات جديدة اما الروبيات الهندية شملت فئات مختلفة من النيكل وأوراق نقدية بفئات (اثنين ، خمسة،عشرة ،مئة روبية) اما النظام العشري الجديد الذي طبقته حكومة الهند قسمت الروبية إلى مئة سنت. (يلي، 1993: 108) استمرت الروبية الهندية عملة وحيدة في الكويت حتى مايو/أيار 1959م عندما أعلنت الحكومة الهندية عن قلقها بشأن التصدير غيرقانوني للعملات الهندية إلى منطقة الخليج العربي أدى ذلك إلى خسائر كبيرة في احتياطي النقد الأجنبي الهندي لتصحيح الوضع قامت الحكومة الهندية باستبدال الأوراق النقدية المتداولة بأوراق جديدة. تم استبدال أوراق المائة روبية الزرقاء بأخرى خضراء وأوراق العشر روبيات الأرجوانية بأوراق حمراء وأوراق الخمس روبيات الخضراء بأوراق برتقالية (شهاب، 1977: 111) ، لم تستمر العملة الجديدة لمدة طويلة مما دفع الكويت للتفكير في إصدار عملة مستقلة. و بعد الاستعانة بخبراء عالمين و دراسة قوانين النقد في البلدان العربية أصدرت الكويت قانون النقد الخاص بها في 19 تشرين الاول 1960م ان العملة الجديدة كانت قوية تستند إلى قاعدة الذهب وقابلة للتحويل إلى عملات عالمية قوية هذه الخطوة عززت حرية التجارة وساعدت على بناء اقتصاد مستقر وقوي للكويت وفي عام 1960م صدر المرسوم الأميري رقم 41 الذي تضمن قانون النقد الكويتي ونص على جعل الدينار وحدة النقد الجديدة. بموجب هذا المرسوم تم إنشاء مجلس النقد الكويتي لتحمل مسؤولية إصدار النقد الكويتي.(شهاب، 1977: 112)

ومنح المجلس صلاحية إصدار مسكوكات ذهبية من فئة خمسة دنانير و تألف المجلس من رئيس المالية والاقتصاد ، وستة أعضاء يعينون ثلاثة اعوام وقد اختير الأعضاء بعناية لتحقيق القوة والاستقرار للنقد الكويتي، وشمل ذلك خبراء عالميين وممثلين من القطاع الأهلي مثل غرفة التجارة والمصارف بالإضافة إلى خبير عالمي محايد وممثل عن منطقة الإسترليني وفي الأصل كانت هذه المنطقة تضم عدداً من البلاد من ضمنها دول الكومنولث البريطاني التي تضم عشرات الدول من ضمنها مستعمرات بريطانية التي كانت تحتفظ بمعظم احتياطاتها من نقد الأجنبية في لندن في صورة إسترليني بدلاً من الذهب (م.ج، 1961: 40) و بموجب اتفاق بين حكومتي الكويت والهند تم سحب العملات الهندية واستبدالها بالدينار الكويتي على مدى شهرين والدينار الكويتي الجديد حمل صورة الشيخ عبد الله السالم الصباح وتوقيع الشيخ جابر

الأحمد الجابر الصباح وصور معالم النهضة وبعد استقلال الكويت عام ١٩٦١م تم تحديث المسكوكات بحذف عبارة "إمارة الكويت" واستبدالها بعبارة "الكويت".(عبدالغني، 1996: 22)

وشهدت الكويت نهضة و تقدم في مجال التنمية و الاستثمار بعد تأسيس بنك الكويت المركزي و بإصدار عملات ذهبية وفضية في مناسبات مختلفة. تضمنت هذه الإصدارات مسكوكات ذهبية عيار 22 قيراطًا بنسبة 91.67% من الذهب الخالص. ترمز هذه المسكوكات إلى الوحدات المعدنية المتداولة في الكويت مثل واحد فلس، خمسة فلوس، عشرة فلوس، عشرين فلسًا، خمسين فلسًا، و مئة فلس وهي مشابهة لها في الشكل والوزن لكنها مصنوعة من الذهب . (عبدالغني، 1996: 27) اما العملة المعدنية الكويتية كانت مستديرة الشكل وتحمل على أحد وجهيها صورة مركب كويتي قديم وسنة الصك بالتاريخين الهجري والميلادي بينما يحمل الوجه الآخر قيمتها باللغة العربية (م.ج، 1961: 40) في عام م 1968م أنشأت الكويت بنكاً مركزياً ليحل محل مجلس النقد الكويتي مواكباً للتطور الاقتصادي المحلي والدولي. بعد ذلك أصدر البنك المركزي الإصدار الثاني للعملة الكويتية في عام١٩٧٧م وكانت هذه الأوراق النقدية تحمل صورة الشيخ صباح السالم الصباح وتوقيع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي. في عهد الشيخ جابر الأحمد الصباح أصدر البنك المركزي الإصدار الثالث من الأوراق النقدية في شباط 1980م. بعد ذلك في عام 1982م قرر البنك سحب الأوراق النقدية التي تحمل صور الشيخ عبد الله السالم الصباح والشيخ صباح السالم الصباح مع منح حامليها الحق في استبدالها خلال عشر اعوام. بعد اجتياح العراق للكويت أصدر البنك المركزي الإصدار الرابع للعملة الكويتية وسحب الأوراق النقدية السابقة بعد دفع قيمتها الاسمية (يلي، 1993: 110)

المبحث الثالث: الحركة المصرفية في الكويت :

تُعد المصارف محورًا أساسيًا في الدول اذ تشرف على النظام النقدي والمصرفي وإصدار العملة. وبالنسبة لبلد مصدر للنفط مثل الكويت ، يعتمد على علاقاته التجارية مع مختلف البلدان، فإن دوره كمصدر للنفط ومستورد لأغلب احتياجاته من البضائع الاستهلاكية يعزز من أهمية المصارف في دعم الاقتصاد المحلي وربط النقد بحاجات النشاط الاقتصادي.بالرغم من قصر تاريخ الحركة المصرفية في الكويت فقد حققت البلاد نهضة سريعة في هذا المجال تتماشى مع التقدم في مختلف الميادين. في عام 1941م مُنح البنك البريطاني للشرق الأوسط امتياز العمل المصرفي في الكويت لمدة ثلاثين عامًا. افتتح البنك أبوابه للجمهور في عام 1942م تحت اسم البنك الشاهي البريطاني ثم تغير اسمه لاحقاً إلى "البنك الإمبراطوري". (طنطاوي، 1972: 56) في عام 1952اجتمع مجموعة من التجار الكويتيين لتأسيس بنك وطني حيث لاقت الفكرة قبولاً واسعاً. تم إرسال وفد من ثلاثة تجار لعرض الفكرة على حاكم الكويت عبدالله سالم الصباح الذي وافق بشرط أن يكون رأس مال البنك كويتيًا بالكامل. بعد اكتمال الاكتتاب المطلوب بقيمة أحد عشر مليون روبية عقد اجتماع بالمدرسة

المباركية لانتخاب هيئة إدارة مكونة من تسعة أعضاء. تولى السيد خليفة غنيم مهمة التعاقد مع مدير ذي خبرة من لندن حيث عُيّن المدير الذي أوصى بضرورة توافر بعض العملات الأجنبية كالدولار والجنيه الإسترليني وبناءً على ذلك أمر الحاكم عبد الله السالم بتخصيص نصف مليون دولار ومليون جنيه إسترليني للبنك وفي شهر كانون الأول من عام 1952م فتح البنك الوطني أبوابه للجمهور في الكويت (محمود، 1967: 337) بعد ثمانية أعوام من تأسيس المصرف الوطني تم إنشاء المصرف التجاري الكويتي في 19 حزيران 1960م ثم بنك الخليج في 23 تشرين الأول 1960م وفي عام 1967م تأسس المصرف الأهلي الكويتي ليصبح عدد المصارف التجارية في الكويت خمسة منها بنوك وطنية وبنك واحد أجنبي. مع زيادة السكان وتوسع العمران افتتحت البنوك التجارية الكويتية فروعًا في جميع أنحاء البلاد حيث وصل عدد الفروع في نيسان 1970م إلى 64 فرعاً وبنهاية عام 1971م حل بنك الكويت والشرق الأوسط محل المصرف البريطاني للشرق الأوسط فأصبح عدد البنوك التجارية الوطنية خمسة.(طنطاوي، 1972: 577)

تأسس مصرف الائتمان في الكويت فقد جاء لتلبية احتياجات التمويل لمشاريع متعددة منها التسليف الزراعي، الصناعي، والعقاري بالإضافة إلى إقراض الموظفين. يتحمل المصرف مسؤولية كبيرة في تشجيع المواطنين على دخول مجالات جديدة وتقديم الدراسات الصناعية لهم. كما يسهم في حل أزمة السكن بتقديم القروض لبناء المساكن. ومع التوسع العمراني باتت مسؤولية البنك تطوير الأراضي الزراعية وكان مصرف الائتمان يساعد موظفي الدولة على الحصول على القروض بفوائد منخفضة بدلاً من اللجوء إلى السوق السوداء والهدف الرئيسي للبنك هو دعم النهضة العمرانية وتعزيز الاقتصاد الوطني وبناء مجتمع قادر على استغلال الثروات الطبيعية. (م.ج، 1964: 26) يعكس دور مصرف الائتمان في الكويت صورة واضحة للتطور السريع والتغيير الجذري في البلاد ففي عامي ١٩٦٢_١٩٦٣م كانت باكورة اعماله تقديم قرض واحد لتربية الماشية من ثم ارتفع عدد القروض و في العام التالي إلى ثمانية مشاريع مختلفة بقيمة 47ألف دينار وفي المجال الصناعي ساهم البنك بشكل فعال في إنشاء العديد من الصناعات لأول مرة في تاريخ الكويت وخاصة في منطقة الشويخ الصناعية هذه المساهمة ساعدت العديد من المصانع على مضاعفة إنتاجها باستخدام أحدث الآلات والتقنيات كما ساهم بنك الائتمان بشكل كبير في تمويل التجارة الكويتية سواء الداخلية أو الخارجية بتوفير نصف الاحتياجات المالية. لم يقتصر الائتمان المصرفي على تمويل التجارة الخارجية فقط، مما يثبت نسبة تمويل معتدلة وواقعية تتماشى مع الحقائق الاقتصادية (م.ج، 1964: 59).

ومن المفيد ان نذكر ان عمل البنوك لم يقتصر على الائتمان المصرفي بل يتعداه إلى تقديم خدمات مباشرة للأفراد على جميع المستويات والمصارف التجارية يمكنها استثمار أموال العملاء عبر حسابات الادخار والتوفير وتحويل النقود إلى الخارج والتجارة في العملات الأجنبية وصرف الصكوك وتحويل أرباح الأسهم والسندات إلى حسابات العملاء مباشرة. كذلك تقدم البنوك النصح في المسائل الاقتصادية. إضافةً إلى ذلك توفر

البنوك خزائن للإيجار لحفظ المستندات والأشياء الثمينة بأمان بإيجار سنوي يتراوح بين 3 و30 دينارا حسب حجم الخزانة (م.ج، 1964: 60) تولي البنوك الكويتية اهتمامًا خاصًا بالمرأة ففتحت فروع خاصة للسيدات تُدار من قبل كويتيات مما اسهم في نشر الوعي الاقتصادي بين النساء وزيادة تعاملاتهن المصرفية. هذه المبادرة حققت نجاحًا كبيرًا واعتمدتها مصارف عديدة. كما قامت العديد من البنوك بفتح فروعها بعد الظهر لعدة أيام في الأسبوع لتسهيل التعاملات المصرفية لموظفي الحكومة والشركات دون الحاجة إلى ترك أعمالهم. هذا التوجه يعكس مرونة البنوك وتفانيها في خدمة عملائها (طنطاوي، 1972: 62) اذ كانت هناك هيئة مركزية قانونية تشرف على رقابة اعمال المصارف في جميع فروعها في الكويت أنشأت حكومة الكويت مصرف الكويت المركزي لتنظيم المهنة المصرفية برأس مال مليوني دينار. البنك المركزي يقوم بعدة مهام أساسية تشمل إصدار العملة تأمين ثبات النقد الكويتي وتوجيه سياسة الائتمان لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما يراقب الجهاز المصرفي في الدولة ويقوم بوظيفة مصرف الحكومة ويقدم المشورة المالية. القانون يحظر ممارسة التجارة أو الصناعة على البنوك التجارية ويوفر للبنك المركزي الصلاحية لوضع القواعد التي تضمن سيولة البنوك النقدية مما يضمن سلامة الاقتصاد الكويتي. يلزم القانون البنوك بتقديم ميزانياتها العامة وحسابات الأرباح والخسائر للبنك المركزي خلال ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية. في حال مخالفة أحكام القانون تواجه البنوك عقوبات مثل التنبيه تخفيض تسهيلات التسليف منع بعض العمليات أو شطبها من سجل البنوك. (نصيف، 1973: 150) ومن هذه المؤسسات

- **مصرف التسليف والادخار:**

تأسس مصرف التسليف في الكويت عام 1960 برأس مال قدره 7.5 مليون دينار لتأمين القروض الاجتماعية للموظفين. في عام 1965م أُضيفت مسؤولية تنمية روح الادخار بين المواطنين، مما أدى إلى تغيير اسمه إلى مصرف التسليف والادخار وزيادة رأس ماله إلى أكثر من 35 مليون دينار.الفكرة من إنشاء المصرف جاءت لتوفير الجهود المبذولة من الوزارات والمؤسسات لتلبية احتياجات موظفيها من القروض الاجتماعية. مع مرور الوقت، توسع دور البنك ليشمل دعم الاقتصاد الوطني من خلال استثمار الموارد الرئيسية وزيادة الدخل القومي، سعيًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق موارد إضافية بجانب النفط. هذا النهج يعكس سياسة الحكومة في تدعيم وتنمية الاقتصاد الوطني. (نصيف، 1973: 151)

ان الفوائد المرجوة من إنشاء مصرف التسليف والادخار تتجلى في مساهمته الفاعلة في النهضة العمرانية من خلال تقديم القروض العقارية وتنفيذ المشاريع السكنية. البنك يشجع نمو الصناعة المحلية لسد احتياجات البلاد من المنتجات الممكن تصنيعها محليًا، ويعمل على زيادة المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية وتربية الدواجن. يهدف المصرف إلى الحد من أطماع المرابين وتيسير القروض الاجتماعية للمواطنين، مما أسهم في تشغيل الأيدي العاملة. كما يشجع البنك المدخرات الصغيرة ويشركها في مجالات النهضة المختلفة.

المصرف لم يؤسس بهدف تحقيق ربح مادي، لذلك فإن الفوائد على القروض ضئيلة جدًا. الإدارة ترحب وتؤازر كل مشروع يخدم الصالح العام، مما يعزز من دوره في تدعيم الاقتصاد القومي وتنميته. (نصيف، 1973: 151) من إنجازات مصرف التسليف والادخار بناء المدن السكنية لذوي الدخل المحدود مثل منطقة الدوحة التي تقع على طريق الجهراء وتبعد حوالي 20 كيلومترًا عن قلب مدينة الكويت، تم بناء مدينة سكنية لذوي الدخل المحدود تحتوي على 1372 مسكناً مجهزة بجميع المرافق الحيوية مثل المدارس والمساجد والمستوصفات. كل مسكن يتألف من ثلاث غرف وغرفة إضافية للزائرين، ويتاح للمواطن امتلاك المسكن بعد دفع بدل إيجار رمزي قدره تسعة دنانير شهريًا لمدة لا تزيد عن عشرة أعوام . (نصيف، 1973: 151) و في قرية الجهراء انتهى بناء مساكن متطورة لذوي الدخل المحدود، تتكون من طابقين وزعت على مستحقيها، وفي مدينة الرقة الحديثة التي تقع على بعد 23 كيلومترًا من قلب العاصمة الكويت، تم بناء (2222) مسكنًا لذوي الدخل المحدود بمشاركة 14 شركة كويتية متخصصة في الإنشآت. تشمل المدينة جميع مرافق الخدمات العامة مثل المدارس والمساجد أيضاً والمستشفيات والحدائق العامة، بالإضافة إلى توصيل الكهرباء والمياه العذبة إلى المساكن.(محمود، 1967: 56)

-معهد الدراسات المصرفية :

تأسس معهد الدراسات عام 1970والذي يعرف بمركز الدراسات المصرفية حتى تم تعديل اسمه عام 1982م. هدف المعهد هو تحسين أداء المصارف الكويتية من خلال تطوير الطواقم الوطنية عن طريق التعليم التدريب والخدمات الاستشارية والبحثية. المعهد غير ربحي ويمول أنشطته مصرف الكويت المركزي وثمانية بنوك كويتية أخرى. يركز المعهد على القطاع المصرفي مما يمنحه طابعًا خاصًا يميزه عن المؤسسات التعليمية والتدريبية الأخرى. اكتسب المعهد خبرة واسعة في تقديم خدمات متخصصة للمؤسسات المصرفية والمالية ويتابع احتياجات التطوير في القطاع المصرفي ويعمل على تلبيتها، ويوفر أحدث التطورات في المجال المصرفي و المالي (بلي، 1993: 102). مؤسسة غير ربحية لتطوير الطواقم العاملة، وأصبح تحت مظلة مصرف الكويت المركزي عام 1982م. و يقدم المعهد خدمات متنوعة تشمل التعليم، التدريب، البحوث، والاستشارات في مجالات مثل التدقيق، القوانين المصرفية، إدارة الائتمان، المالية الإسلامية، والتقنية. كما يوفر خدمات تعلم اللغات، التدريب الإلكتروني، وإصدارات بحثية لدعم القطاع المصرفي والمالي. يسعى المعهد لتعزيز مهارات العاملين وتطوير القطاع المصرفي بما يواكب الابتكار (الكرامي، 2025).

وللمعهد الدراسات المصرفية بأربعة أنشطة رئيسية تشمل التعليم، التدريب المصرفي، تعليم اللغة الإنكليزية للأغراض المصرفية والبحوث والاستشارات. و يُعد نشاط التعليم هو الأول منذ تأسيس المعهد فهو يقدم برنامجين دراسيين: دبلوم العلوم المصرفية والدبلوم العالي في العلوم المصرفية بالإضافة إلى فرص تطوير للعاملين في القطاع المصرفي. نشاط التدريب المصرفي، الذي بدأ في عام 1982 يستحوذ على الجزء الأكبر

من موارد وجهود المعهد، مقدماً دورات تدريبية لتحديث مهارات المصرفيين بما يتماشى مع التطورات السريعة في الصناعة المصرفية. أما تعليم اللغة الإنكليزية فيركز على تحسين مهارات العاملين في القطاع المصرفي بينما يقدم المعهد خدمات استشارية وبحثية عالية التخصص للمؤسسات المصرفية والمالية، مما يجعله حلقة وصل بين القطاع المصرفي الكويتي وأحدث التطورات في المجالات المالية والإدارية (بلي، 1993: 104). ويشمل نشاط البحوث في معهد الدراسات المصرفية إجراء البحوث التطبيقية لمشكلات القطاع المصرفي، وإعداد التقارير الدورية. يشمل نشاط اللغة الإنكليزية برامج لتحسين مهارات الاتصال للعاملين في المصارف. تكامل الأنشطة الأربعة للمعهد التعليم التدريب اللغة الإنكليزية والبحوث يدعم تطوير أداء البنوك الكويتية بفعالية. يتألف مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية من قيادات عليا في البنوك الممولة للمعهد، برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي. يشارك في المجلس رؤساء مجالس إدارات البنوك الأخرى أو الأمناء العامون ما يضمن توافق سياسات المعهد وخططه مع احتياجات البنوك الحالية والمستقبلية. للحصول على المعلومات اللازمة، يعتمد المعهد على لجان مكونة من مديري الإدارات في البنوك الأعضاء وممثلين عن المعهد. تجتمع هذه اللجان بشكل دوري لتخطيط البرامج التدريبية والمشاريع البحثية ومتابعة تنفيذها. (بلي، 1993: 105).

-الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية:

تأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في 31 كانون الأول 1961م بموجب قانون رقم 35 لعام 1961م تعد مؤسسة عامة تهدف إلى مساعدة الدول العربية في تطوير اقتصادياتها عبر تقديم القروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية اذ بدأ الصندوق برأس مال قدره خمسون مليون دينار كويتي (ما يعادل خمسين مليون جنيه استرليني) (زبال، 1974: 42). وفي 25 مارس/اذار ١٩٦٢م وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية أول قرض بقيمة سبعة ملايين دينار لتمويل المرحلة الأولى من تطوير سكك حديد السودان. هذا القرض ساهم في إنشاء خطوط حديدية جديدة في السودان وشراء 35 قاطرة ديزل كهربائية كبيرة و13 قاطرة صغيرة و410 مقطورات للبضائع و23 مقطورة لنقل الركاب ، فضلاً عن معدات أخرى. توالت القروض بعد ذلك حتى وصلت إلى 48 قرضًا بإجمالي قيمة نحو 143 مليون دينار (م.ج، 1965: 27). تبلورت مبادئ وأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية مما لاقى قبولًا من الدول العربية. زيد رأس ماله إلى 100 مليون دينار مع الالتزام بعدم منح قرض يزيد عن 10% من رأس مال الصندوق وعدم تجاوز نسبة 50% من تكاليف المشاريع الاقتصادية. في عام 1964م أُعطيت الأولوية للدول التي تقدمت لأول مرة بطلب قروض مع استمرار دراسة وتقييم المشاريع الجديدة لتكون جاهزة للقروض عندما يحين وقتها. (محمود، 1967: 52)

وقدم الصندوق عشرة قروض للدول العربية بقيمة إجمالية بلغت 39.5 مليون دينار، استفادت منها خمس دول عربية مختلفة. ارتفع معدل السحب من هذه القروض على نحو ظاهر خلال عام 1965/1964م

ليصـل في العام ذاته الى (٢٠.١١) مليون دينار (محمود ٥٩:١٩٦٧) ومن المشـاريع التي موّلت سـكة حديد السودان فوسفات الحسام و مشروع اليرموك و فندق القدس السياحي و فندق الأردن في عمان و وادي مجردة في تونس و كهرباء تونس و أنبوب النفط في الجزائر فضـلاً عن مصـنع السـكر في السـودان هذه القروض ساهمت في تطوير البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد في الدول المستفيدة مما يعكس التزام الصندوق بدعم التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. (م.ج، 1974: 30) في عام 1966م ارتفع رأس مال الصندوق إلى 200 مليون دينار مما يعكس التزام حكومة الكويت بدوره في تحقيق النمو الاقتصـادي العربي. قدمت الحكومة مشـروعاً لمجلس الأمة الكويتي لمضـاعفة رأس مال الصـندوق خمسـة أضـعاف، ليصـل إلى مليار دينار كويتي وتوسـيع نشاط الصندوق ليشمل الدول النامية بوجه عام إلى جانب الدول العربية. (زبال، 1974: 42) شارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصـادية في تطوير وادي سـردود بمنطقة تهامة باليمن بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية. تضمنت المرحلة الأولى دراسة الوادي إجراء مسح جوي، وإنشاء طرق ومساكن ومزارع تجريبية، بالإضـافة إلى تدريب اليمنيين. تحمل كل من الصـندوقين تكلفة المشـروع. زارت بعثة من الصـندوق اليمن للتشـاور مع الحكومة اليمنية لإنهاء المسـائل المعلقة والبدء بالعمل (م.ج، 1974: 30) وقعت حكومة الكويت اتفاقية مع الأردن منحت بموجبها قرضًـا بقيمة 7.5 مليون دينار كويتي لتمويل مشـروعي اليرموك والفوسفات ودعم مؤسسة الإنماء الصناعي. سيتم سداد القرض على مدى عشرين عامًا. خصص أربعة ملايين دينار لمشـروع اليرموك لاسـتغلال مياه اليرموك لري الأراضـي الأردنية في الغور الأردني مما يسـاهم في ري نصف مليون دونم من الأراضي. ثلاثة ملايين دينار مخصصة لمشروع الفوسفات، الذي سينتج مليون ونصف مليون طن من الفوسفات سنويًا. النصف مليون دينار المتبقية ستستخدم لدعم مؤسسة الإنماء الصناعي ومعاونة السياحة في القطاع الخاص.هذا النشاط يعكس دور الكويت في الإعمار والاقتصاد سواء داخل الكويت أو في دعم الدول العربية ما عزز مكانتها على السـاحة الدولية وعضـويتها في صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (عبد، 1962: 131) السياسة التي يتبعها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في عمليات الإقراض تشمل أربعة جوانب رئيسية أولاً التقييم الاقتصادي للمشروع تقدير المنافع المباشرة وغير المباشرة على الاقتصـاد الوطني، مثل تلبية احتياجات الطاقة وتقدير الفوائد الزراعية والخدمية. ثانيًا التقييم المالي للمشـروع تقدير تكاليف الإنشـاء والتشـغيل، ودراسـة قدرة المشـروع على تغطية تكاليفه من موارده الخاصـة. ثالثًا التقييم الهندسي أو الفني تدقيق التصاميم والرسومات الهندسية لضمان الجودة. رابعًا التقييم الإداري للمشروع التأكد من توفر الإدارة المناسبة لضمان نجاح المشروع. هذه العملية الشاملة تهدف إلى ضمان أن المشاريع الممولة تسهم في تخفيف المشكلات الاقتصادية وتحقيق الفوائد المرجوة. (زبال، 1974: 46)

كل جوانب التقييم تتبلور في تقرير فني شامل يضعه الصندوق بعد دراسات وأبحاث متنوعة. إذا كانت نتائج التقرير مقبولة، تبدأ المفاوضات الرسمية على شروط القرض، وتنتهي باتفاقية بين الصندوق والمقترض.

لا يجوز تمويل أي مشـروع بأكثر من 10% من رأس مال الصـندوق، ولا يتجاوز التمويل 50% من التكاليف الإجمالية للمشروع إلا في حالات استثنائية. تتم جميع عمليات الصندوق بالدنانير الكويتية على أساس القيمة الذهبية للدينار. (زبال، 1974: 47) سـعر الفائدة يصـل إلى 4% للمشـروعات ذات العائد المرتفع، و3% للمشروعات الزراعية. أما الدول العربية التي لا موارد لها فتدفع رسومًا إدارية فقط، مع تسهيلات كبيرة للسداد. تتراوح آجال سداد القروض بين 10 و24 عاماً بما في ذلك فترة إمهال حتى يصبح المشروع قادرًا على الإنتاج وسـداد القرض. يتابع الصـندوق تنفيذ المشـروع، وتدفع أقسـاط القرض على حسـب تقدم العمل في المشـروع. (زبال، 1974: 47)

الخاتمة

يتبين من خلال هذا البحث أن تطور الخدمات البريدية والنقدية والمصـرفية في دولة الكويت لم يكن مجرد استجابة لحاجات اقتصادية وقتية، بل جاء ضمن مشروع وطني استراتيجي يهدف إلى بناء مؤسسات الدولة وتعزيز استقلالها المالي والإداري. وقد شكّلت التحولات المتعاقبة من استخدام الطوابع والعملة الهندية إلى إصـدار الطوابع والعملات الوطنية، ومن إنشـاء أول مكتب بريد مسـتقل إلى تأسـيس البنك الوطني الكويتي، مراحل جوهرية في مسار ترسيخ السيادة الاقتصادية، وبناء البنية التحتية المالية التي أسست لاقتصاد حديث ومتنامٍ. كما لعبت المؤسـسـات التنموية دورًا محوريًا في دعم هذا التوجه الوطني؛ إذ اسـهم معهد الدراسـات المصـرفية في تطوير الطواقم البشـرية المؤهلة، من خلال برامج تعليمية وتدريبية متخصـصـة، دعمت كفاءة القطاع المصـرفي ورفعته إلى مسـتوى المعايير الدولية. في الوقت ذاته، مثّل الصـندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية أداة استراتيجية في دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية في الدول العربية والنامية، مستندًا إلى منهجية دقيقة في التقييم والإقراض تعكس مستوى عاليًا من الاحترافية والمسؤولية التنموية. وعليه، فإن هذا التكامل بين الجهود المحلية والدولية في تطوير القطاعين المالي والبريدي يعكس التزام الكويت العميق بتحقيق التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد قائم على الكفاءة والابتكار والسيادة. ويُعد فهم هذا التاريخ ركيزة أساسية لتقدير ما تحقق من إنجازات، والانطلاق بثقة نحو مستقبل أكثر تطورًا وشمولية في مجالات الخدمات المالية والمصرفية والبريدية.

عملة انطاخيوسط

الريال النمساوي

نص روبية

طويلة الحسا

الروبية

الآنه

ربع روبية

أربع آنات

ثمان آنات

بم

أنتين

الأردي

قائمة المصادر والمراجع

- عبد العزيز، احمد محمد عادل(2020) ،"تقيم النظم النقدية من منظور معياري"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،العدد ٢٣، القاهرة.
- قاسم، جمال زكريا(1996)، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٤، دار الفكر العربي، مصر.
- محمود حسين سلمان(1967)، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الاهلية، بغداد.
- عبد الجواد، زكريا(1993)، " قصة طابع البريد في الكويت "، مجلة العربي، العدد ٤١٨، الكويت.
- عبد الجواد، زكريا(1992)، "معرض غانئم الحرب في الكويت شاهد عيان مغامرة الدكتاتورية الفاشلة "، مجلة العربي، العدد٤٠٩.
- زبال، سليم(1974)،" ١٠٠مليون دينار راس مال الصندوق الكويتي التنمية الاقتصادية العربية "العدد١٩٠.
- بلي، صادق(1993)،"الدراسات المصرفية واجهة حضارية للقطاع المصرفي الكويت "،مجلة العربي، العدد٤١٥، الكويت.
- بلي، صادق(1993)،"عملات تداولتها الكويت"، مجلة العربي، العدد ٤١٠.
- عبدالغني، عادل محمد (1996)، العملة الكويتية عبر التاريخ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- الحاتم، عبدالله خالد(د.ت) ، من هنا بدأت الكويت، المطبعة العمومية، دمشق.
- الكرامي، فواز(2025) ،" معهد الدراسات المصرفية نصف قرن من نقل المعرفة والخبرة والتقنيات الحديثة للقطاع المصرفي الكويتي"، كونا وكالة انباء إخبارية، كويت.
- م ج (1964)،"بنك الأتمان "، مجلة العربي، العدد٦٨، الكويت
- م.ج (1965)، " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة العربي، العدد ٨١.
- م.ج (1961)، "الدينار الكويتي عملة جديدة تولد هذا شهر "، مجلة العربي، العدد ٢٩، الكويت.
- طنطاوي محمد (1972)، "بنوك الكويت "مجلة العربي، العدد١٥٩،الكويت.
- جمال، محمد عبد الهادي (1983)، "طوابع البريد في الكويت ماقصتها ومتى بدأت "، مجلة العربي، العدد ٢٩٩.
- نصيف، منير(1973) ،"بنك التسليف والادخال "، مجلة العربي، العدد١٧٠.
- شهاب، يوسف(1977) ، "العملة في الكويت لها قصة طويلة "، مجلة العربي، العدد ٢١٨، الكويت.

Bibliography of Arabic References (Translated toEnglish)

- Abdul Aziz، Ahmed Mohamed Adel (2020)، "Evaluating Monetary Systems from a Normative Perspective،" The Scientific Journal of the Faculties of Commerce Sector، Issue 23، Cairo.
- Abdul Jawad، Zakaria (1992)، "The Exhibition of War Spoils in Kuwait: An Eyewitness to the Failed Dictatorship Adventure،" Al-Arabi Magazine، Issue 409.
- Abdul Jawad، Zakaria (1993)، "The Story of the Postage Stamp in Kuwait،" Al-Arabi Magazine، Issue 418، Kuwait.
- Abdulghani، Adel Muhammad (1996)، The Kuwaiti Currency Throughout History، Center for Research and Studies on Kuwait، Kuwait.
- Al-Hatem، Abdullah Khaled (n.d.)، From Here Kuwait Began، Public Printing Press، Damascus.
- Al-Karami Fawaz (2025)، "The Institute of Banking Studies: Half a Century of Transferring Knowledge، Experience، and Modern Technologies to the Kuwaiti Banking Sector،" KUNA News Agency، Kuwait.
- Bali، Sadiq (1993)، "Banking Studies: A Civilized Front for the Kuwaiti Banking Sector،" Al-Arabi Magazine، Issue 415، Kuwait.
- Bali، Sadiq (1993)، "Currencies Circulated in Kuwait،" Al-Arabi Magazine، Issue 410.
- Jamal، Muhammad Abdul Hadi (1983)، "Postage Stamps in Kuwait: What's Their Story and When Did They Start?"، Al-Arabi Magazine، Issue 299.
- M.J. (1961)، "The Kuwaiti Dinar: A New Currency to Be Born This Month،" Al-Arabi Magazine، Issue 29، Kuwait.
- M.J. (1964)، "The Credit Bank،" Al-Arabi Magazine، Issue 68، Kuwait.
- M.J. (1965)، "The Kuwait Fund for Arab Economic Development،" Al-Arabi Magazine، Issue 81.

- Mahmoud Hussein Salman (1967)، Kuwait: Its Past and Present، Publications of the National Library، Baghdad.
- Naseef، Munir (1973)، "Credit and Import Bank،" Al-Arabi Magazine، Issue 170.
- Qassem، Gamal Zakaria (1996)، Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf، Vol. 4، Dar Al-Fikr Al-Arabi، Egypt.
- Shihab، Yousef (1977)، "Currency in Kuwait Has a Long Story،" Al-Arabi Magazine، Issue 218، Kuwait.
- Tantawi، Muhammad (1972)، "Kuwaiti Banks،" Al-Arabi Magazine، Issue 159، Kuwait.
- Zubail، Salim (1974)، "100 Million Dinars as Capital of the Kuwait Fund for Arab Economic Development،" Issue 190.